مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

معرف الكائن الرقمي للمقال (DOI):10.54240/2318-011-003-006

صناعة الدّينار والدّرهم في دول المغرب الإسلامي ما بعد الموحّدين (7- 9هـ/13-15م)

The industry of the Dinar and the Dirham in the countries of the Islamic Maghreb after the Almohads (7-9 A.H/13-15 A.D)

اسم ولقب المؤلف المرسل:د. طاهري أمحمد- Tahri Mhamed صص114- 139
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ في التعليم المتوسط- دكتوراه في التاريخ الوسيط- جامعة البليدة2 لونيسي علي- الجزائر/البريد الإلكتروني: tahrimhamed1981pr@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال:2021/06/29 تاريخ المراجعة: 2021/07/07 تاريخ القبول: 2021/10/12

الملخص: يتناول موضوع هذه الدّراسة صناعة الدّينار والدّرهم بالمغرب الإسلامي في دول ما بعد الموحّدين بين القرنين 7-9هـ/13-15م، الذي اختصّت به دار السكّة كمؤسّسةٍ نقديّةٍ مكلّفة من طرف السلطة الحاكمة بإصدار النّقد، والحفاظ عليه قيمة ووزنًا وعيارًا في عهد الدويلات الثلاث، منذ دخوله كمعدنٍ خامٍ إلى غاية خروجه على شكل عملةٍ مسكوكةٍ. لذا فإنّ عملنا هذا يهدف إلى تتبع مراحل صناعة الدّينار والدّرهم باعتبارهما جوهر المعاملات المالية في العصر الوسيط، ومقياسٌ به نتعرّف على درجة التطور الاقتصادي بالمغرب الإسلامي في فترة ما بعد الموحّدين، حيث تتطلّب صناعتهما يدًا عاملةً ذات مهارةٍ وخبرةٍ تعكس التطور الذي بلغته دور الضرب في مجال صناعة النّقد. وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد حاولنا معرفة أصل الدّينار والدّرهم ومواصفاتهما الشّرعية شكلاً ومضمونًا، مع الوقوف على طبيعة دار السكّة بهذه الدول الثلاث وجهازها الإداري والفنّي الذي يقوده النّاظر والمقدّم، وتتبّع مراحل صناعة الدّينار والدّرهم، مع إبراز أهم الأخطاء التي يقع فيها عمّال دار الضرب، ممّا يعرقل عملية الحصول على نقدٍ خالصٍ قابلٍ للتداول. وعليه فإنّ هذه الدّراسة تتطلّب منهجًا تاريخيًا يقوم على جمع المادة التّاريخية، وإخضاعها للتحليل

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

والإستنتاج، لكون هذه الحرفة قد جمعت في كنفها عدّة علومٍ تقوم على الكيمياء وتقنيات التعدين ومعالجة المواد وعديد الفنون.

لنخلص في النّهاية إلى التأكيد على أهمية الدّينار والدّرهم كعملةٍ نقديةٍ ببلاد المغرب الإسلامي تحمل مواصفاتٍ مضبوطةٍ في الشكل والمضمون، حيث تمر صناعته بمراحل متدرجة من دخول الحجر المعدني من الذّهب والفضّة إلى دار السكّة، حيث يتمّ صهرهما وطرقهما بالقالب أو صبّهما وسطه، بعد ما تمّ إعدادهما على شكل سبائك من الذّهب أو الفضّة، ليخرج كاملاً قابلاً للتداول بعد ثبت وزنه بصُنج العيار التي تعد آخر مرحلةٍ تسمح لطرح الدّينار والدّهم، وجعله قابلاً للتعامل بين الرعية، ولعلّ هذه العمليات كانت برعاية دار الضرب التي يسهر على تسييرها جهازٌ إداريٌ وفنيٌ متكاملٌ هدفه الحفاظ على قيمة وزن وعيار الدّينار والدّرهم.

الكلمات المفتاحية: الدّينار؛ الدّرهم؛ الصّناعة؛ دار السكّة؛ المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين؛ الجهاز الفنّي؛ الجهاز الإداري؛ الموازين؛ كيمياء النّقد.

ABSTRACT: The subject of this study deals with the manufacture of the dinar and the dirham in the Islamic Maghreb in the post-Muwahidun countries between the two centuries (7-9 AH/13-15 AD) which specialized in the house of the railroad as an institution charged with issuing and maintaining cash In the era of the three states, since its entry as raw mineral to the point of its exit in the form of coined currency. Their industry requires a skilled and experienced workforce. To answer this problem, we tried to know the origin of the dinar, the dirham, and their legal specifications, while examining the nature of the railroad and its administrative and technical apparatus, and tracing the stages of the industry, while highlighting the most important mistakes that the workers of the multiplication house make. Accordingly, this study requires from us a historical approach based on collecting historical material and subjecting it to analysis and conclusion, because this craft has brought together several sciences.

Let us finally conclude on the importance of the dinar and the dirham as a currency in the Islamic Maghreb with precise specifications, as its industry passes through stages of entering the mineral stone From gold and silver to Dar al-Sikka, where they are melted and knocked on the mold or poured in the middle of it, after they are prepared in the form of alloys of gold or silver, to come out as Millable tradeable after its weight was proven by the caliber cistern, and perhaps these operations were under the auspices of the

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

multiplication house, which is managed by an integrated administrative and technical apparatus aimed at preserving the value, weight and caliber of the dinar and the dirham.

Keywords: The Dinar; Dirham Industry; Railway House; Islamic Maghreb after the Almohads; the Islamic Maghreb; Middle Age Art Device; The Administrative Body; Balances; Chemistry Of Criticism.

المقدمة: تعد عملية صناعة النّقد من أبرز المهمّات الصّعبة الموكلة لدار الضرب، كونها تجمع ما بين الطرق العملية ذات الطابع الآلي والطرق الكيميائية التي تصاحب دخول المعادن خاصّة من الذّهب والفضة، والموجّهة إلى إيجاد عملة نقية خالصة ذات قيمة وقابلة للتداول، حيث كان الدّينار والدّرهم من أهم العملات التي يتطلّب ضربها مهارة وخبرة ينفرد بها عمّال دار السكّة، وبذلك فإنّ هذه المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة، قد أجبرتها على رعاية دار السكّة، وحسن اختيار القائمين عليها، لما لها من أثر بالغ على الإقتصاد والمجتمع.

من هنا تبدو أهمية صناعة الدّينار والدّرهم باعتبارهما قيمة لكلّ متمول، فهما الذّخيرة والقنية للرعية على الغالب زمن العصر الوسيط، ولعلّ هذه الأهمية قد جعلت ورثة الموحّدين لا يخرجون عن قاعدة الإهتمام بنظام المعدنين الذي يركّز على الذّهب والفضّة، وهذا ما دفع المختصّين في صناعة النّقد من فطاحل العلماء يوجهون عنايتهم للتأليف حول هذه الحرفة، فكان صاحب كتاب "الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة" لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم آخر ما وصل إلينا في هذا الباب في بلاد المغرب الإسلامي؛ خاصّة إذا تعلّق الأمر بهذه الحرفة من الناحية العملية والرؤية الشرعية.

على هذا الأساس فقد جاءت هذه الدّراسة لتميط اللّثام عن صناعة الدّينار والدّرهم في دول المغرب الإسلامي بعد سقوط الدولة الموحّدية رغم قلّة المصادر التّاريخية التي تتحدث عن الموضوع، وكانت المصادر المشرقية كأمثال ابن بعرة والهمذاني من أهم المصادر التي يمكن الرجوع اليها، نظرا لانعدام مصدر مغربي يختص بهذه الحرفة ما عدا صاحب الدوحة، إضافة لبعض الدّراسات الحديثة التي حاولت سدّ بعض الثغرات التي تركتها المصادر.

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

لذا فإنّنا نهدف من خلال هذا المقال إلى تتبع مراحل صناعة النّقد من الدّينار والدّرهم التي أوكلت مهمّتها إلى دار السكّة كمؤسّسة نقدية هدفها الحصول على عملة ذهبية أو فضية خالصة ذات قيمة تعكس التطور الاقتصادي للدول، لذا فإنّ هذه المهمة تتطلّب يدا عاملة خبيرة وذات مهارة تمثلت في الجهاز الإداري والفني الذي يشرف عليها، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من وجود أخطاء في عمليات السكّ نظرًا لكثرة النّقد وتنوعه من أجزاء الدّينار والدّرهم.

وعليه فقد جاءت هذه الدّراسة كمحاولة منا لتعقب الإشكالية الرئيسية التي تبحث في: المراحل الكبرى لصناعة الدّينار والدّرهم بدور الضرب بالمغرب الإسلامي ما بعد الموحّدين في العصر الوسيط؟ وكيفية تحولهما من حجر معدني خام إلى عملة قابلة للتداول؟.

للإجابة على هذه التساؤلات إتّجهت أنظارنا للبحث في أصل الدّينار والدّرهم، ومواصفاتهما الشّرعية، وطبيعة النّقد المريني والحفصي والزّياني؛ فما طبيعة المؤسّسة المكلّفة بصناعة النّقد وجهازها الإداري والفني؟ كيف يتمّ تحويل معدن الذّهب والفضّة إلى دينارٍ ودرهمٍ؟ وهل كلّ عملة من الذّهب والفضّة هي قابلةٌ للتداول؟.

1- الدّينار والدّرهم ومواصفاتهما الشّرعية: يعد الدّينار من أبرز الوحدات النّقدية في العصر الوسيط، حيث تعود أصوله الأولى للفرس، وأصله كلمة "دنّار"[1]، أو أنّه كلمةٌ يونانيةٌ مشتقةٌ من اللّفظ "دِنَارْيُوسْ"، ورغم هذا الإختلاف إلاّ أنّ المتّفق عليه أنّ لفظه مُعرّبٌ[2]، حيث استعمله العرب قبل الإسلام، وجاء القرآن ليؤكّد عليه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾"[3].

الظّاهر أنّ الدّينار قطعةٌ من الذّهب تزن المثقال[4] أو درهم وثلاثة أسباع الدّرهم؛ أو ما يعادل 72 حبّةً من الشّعير الوسط، في حين ذهب آخرون إلى كونه أربع وثمانون حبّة[5].

المتّفق عليه من المذاهب على أنّ الدّينار يعادل 72 حبّة من الشّعير[6]. وبذلك فإنّ وزن الدّينار الشّرعي عند المالكية 4,2408غ[7]، وحدّده آخرون بـ:4,333غ[8].

أمّا عن الدّرهم فترجع أصوله إلى الكلمة الفارسية "Diram"[9]، والتي عرّبت وأضحى لفظ درهم[10]، ورغم ذلك فإنّ الدّرهم كان مستعملاً قبل الإسلام، وقد تعدّدت أنواعه وأوزانه، ممّا دفع ولاّة الأمور للتدخل وتحديد وزنه الشّرعي[11].

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

حدّدت المصادر التّاريخية وزنه بسبعة أعشار الدّينار[12]، وبذلك فإنّ الدّرهم الشّرعي يعادل 10/7 مثقال الذّهب، والدّرهم الواحد يساوي خمسون حبّة وخمس، على أنّ وزن الدّرهم القديم على حدّ ما ذكرته الدّراسات المعاصرة 2,97غ أو 45,833غ حبّة، وفي شمال إفريقيا والأندلس وزن الدّرهم يقدّر بـ: 3,3غ[13]، وحدّد وزنه أيّام الإصلاح النّقدي الذي أعدّه عبد الملك بن مروان بـ: 2,975غ لكونه لم يكن معلوما سابقا[14].

يسوق لنا العلاّمة ابن خلدون الصفة الشّرعية للنّقد شكلاً ومضمونًا، على أن تكون وفق المواصفات التالية: ضرورة اتّخاذ الكلمات والعبارات المعبّرة والهادفة، والمطابقة للشّرع دون الصور المشخّصة، وهي دعوة منه للإبتعاد عن التجسيم، إستعمال اللّغة العربية في الكتابة على النّقد، إحترام الشّكل المدور للدّينار والدّرهم على أن تكون الكتابات بداخلهما بدوائر متوازية، ضرورة اتّخاذ وجهين للعملة على أن يكون الوجه الأوّل يتضمن أسماء الله، التهليلات، التحميد، الصلاة على النبي وآله؛ أمّا الوجه الثاني فيتضمن إسم السلطان، دار الضرب، تاريخ سكّ العملة، والظّاهر أنّ جميع الشعوب الإسلامية قد سارت على هذا النهج في سك النّقد شكلاً ومضمونًا، ما عدا دولة الموحّدين التي سنّ لها المهدي بن تومرت(ت524هـ/1129م) درهما فضّيا مربّع الشكل[15].

يبدو أنّ سكة الدول الثلاث لم تختلف كثيرا عن النّمط الموحّدي شكلا ومضمونا، وهذا ما كان عليه الدّينار الحفصي الذي ضربه أبو زكرياء الحفصي (625-627هـ/1324-1326م)؛ فهو أوّل دينار يحمل اسم الخليفة الموحّدي عبد المؤمن بن علي، والذي سمي بالدبلون، بلغ وزنه4.72غ، ومقاسه ما بين 25-30مم[16]، ونظرا لثبات قيمة الدّينار الحفصي ووزنه ونقاوة مادته فقد استعمل في المعاملات المالية والتّجارية مع الدول الأوروبية، ومنها أراغونة سنة 715هـ/1315م، وجنوة والبندقية وفلورنسا ونابولي نظرا لرواج تجارة الذهب، خاصّة بعد إعلان الأمير الحفصي يحيى الأوّل سنة 640هـ/1242م الإستقلال النقدي عن الموحدين[17]، ونفس الحال كان عليه الدّينار المريني الذي سكّه السلطان أبو يوسف يعقوب المريني، على أساس أنه أوّل من اهتم بالسكة، وحقّق الدّينار والدّرهم[18]، وكان منه الذّهبي[19] والفضّي[20] والكبير[21]، كما أخذ الدّينار الزياني نفس المواصفات باختلاف في الأوزان والكتابات، والتي بلغت 32 دينار مكتشفا، وهي التي ذكرها هنري لافوا "Henri Lavoix" إبتداء

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

من السلطان أبي حمّو موسى الأول (707-718هـ/1307-1318م) إلى غاية السلطان عبد الله محمّد (910-923هـ/1504-1517م) حيث تنوعت أوزانه بين 4,48 غرام و4,66 غرام، وقطره ما بين 32 ملم و34ملم[22]. أما عن الدّرهم، فعند بني حفص كان مربّع الشكل لا يختلف عن الموحّدي إلاّ في الكتابات والرموز، حيث كان منه القديم المغشوش والجديد النقي، بلغ وزنه 1.50غ، ومقاسه بين 15-19 ملم، ونظرا لكثرة الزيف به تعرض الدّرهم لعدة إصلاحات، حيث ظهر منه الناصري نسبة لعثمان الأوسط، وكانت أجزاءه الخمسين والخروبة ونصف الناصري والدرهم الجديد والقفصي أو القيراط والدراهم الجرودية المشوبة بالنحاس[23]، كما أنّ الدّرهم المريني كان شبيها بدرهم الموحّدين على أنّه أخذ تسمية الدّينار الفضّي، على حد ما أشار إليه صاحب المسند، وهناك من سمّاه الدينار العشري الفضّي[24] إضافة لعملة فضية أخرى سميت السبعينية والطبرية[25]، ونفس الشكل اتّخذه الدّرهم الزّياني الذي كانت أجزاؤه الكبير والصغير ونصف الدّرهم، وتراوحت أوزانه ما بين 0,8غ- 0,9غ و1,40غ- 1,60غ، وأبعاده ما بين 13×13ملم، 15×15 ملم، 15×16ملم[26]، كما وجد منه القديم والجديد على حدّ ما ذكره العقباني[27].

على ضوء ما تقدم يتضح لنا ذلك التشابه الواضح فيما بينها، حيث سارت الدول المنفصلة عن الموحّدين في سك العملة على نمطها السابق، فجاءت جميع أنواع النّقد من الذّهب دائرية، والفضة مربّعة الشكل، وإن كان هناك اختلاف في الأوزان والكتابات والنقوش، فذلك مردّه للاستقلال السّياسي والنّقدي، وهو ما جعلها متفاوتة القيمة والوزن والرواج حسب قدرة السلطة على توفير المواد الأوّلية.

2- دار السكّة في العصر الوسيط: تخضع عملية ضرب النّقد للمؤسّسات التي عرفت بدار الضرب أو السكّة[28]؛ حيث ظهر هذا النّوع من المؤسّسات زمن عبد الملك بن مروان الأموي (26-86هـ/646-704م) نتيجة مجموعة من الإصلاحات النّقدية[29]، لذا فقد انتشرت على عهده العديد من دور الضرب[30]. تعرّف دار الضرب على أنّها المكان المخصّص لصناعة النّقد وجمع المعادن الثمينة[31]، ولعلّ هذا الأمر هو ما يفسّر احتكار السلطة لهذه الصّناعة[32]، إضافة لكون هذه العملة رمزٌ من رموز السيادة وشارةُ ملكٍ رسميةٍ[33]، كما أنّ سكّها من طرف الدّولة يحفظ المصالح العامّة، ويبعد الفساد والغشّ عن النّقد، ويمنح للرعية ذلك

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الأمان والثقة في المعاملات المالية والتّجارية[34]. وفي نفس السياق فإنّ مهمة دار الضرب هي سكّ العملات الجديدة، واستبدال القديمة منها، إضافة إلى تخزين نفائس المعادن كاحتياطي خام للنّقد[35]، كما يسمح للرعية ضرب معادنهم بدار السكّة شريطة اقتطاع نسبة 1% لصالح المؤسّسة النّقدية[36].

وعلى هذا الأساس؛ فإنّ الحاكم مسؤول عن توفير المواد الأوّلية لصناعة النّقد؛ إمّا إنتاجًا محلّيًا أو استيرادًا[37]. وللحفاظ على دار الضرب؛ فقد أسندت مهمّة حراستها لشخصٍ يقوم بذلك ليلاً، ممّا يدل على أنّ دار السكة كانت تتكون من طابقين: طابقٌ سفليٌ مخصّص لعمّال دار الضرب، وآخرٌ علويٌ مخصّص لعمّال الحراسة، كما كان لها حارسٌ عند بابها نهارًا يمنع دخول أهل الفراغ والأطماع[38].

من هنا فإنّ إسناد مهمة العمل بدار الضرب كانت جليلة المقدار كون هؤلاء العمّال يخضعون لشروط محدّدة كالعفة والخلق الحسن، والثّقة والورع والأمانة، والدراية الكاملة بالحلال والحرام، مع خبرة فنّية وتجربة بالعمل[39]. ولعلّ أهم آلة تستخدم في سكّ النّقد هي تلك السكّة المودعة بدار الضرب، لذا فإنّ وجود هذه الآلة جعل العامّة والخاصّة يجمعون لفظ دار الضرب بهذه الوسيلة؛ فأحيانا تسمّى بدار الضرب وأحيانا بدار السكّة، وعليه فما المقصود بالسكّة؟

ترجع خبرة العرب المسلمين في استعمال آلة ضرب النّقد المسمّاة بالسكّة إلى الروم والفرس، الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في نقل هذه الآلة إلى بلاد العرب[40]. والظّاهر أنّ بروز السكة يعود إلى الحضارة البابلية، حيث عرفت تطورًا عبر المراحل التّاريخية، ويعدّ أوّل من ضرب السكّة هو عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لصالح أهل البصرة، أمّا أوّل من نقش على السكّة كتابات إسلامية فهو الحجّاج بن يوسف الثقفي بأمرٍ من الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (26-86هـ/646-704م)[41].

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ السكّة هي "الحديدة التي تطبع عليها الدّراهم، ولذلك سمّيت الدّراهم المضروبة سكّة"[42]، أي أنّ السكّة هي المجسّم المعدني الذي تنقش عليه الرسوم والكتابات، ومن هنا فإنّ انعدام الكتابات والرسوم في المجسّم لا يضفي عليها صفة السكّة[43]. ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ كلمة السكّة لفظٌ التّصق بالنّقود المضروبة بواسطة

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

حديدة سمّاها "المعلمة"، والتّي تتّخذ شكلاً مرّبعًا أو مستطيلا[44]، تنقش عليه بعض العبارات المقلوبة لتخرج معتدلةً مستقيمةً[45]، على أنّ الأمم السابقة للإسلام قد اتّخذت التشخيص علامة مميّزة لمالكهم[46]، وازداد اهتمام العرب بالسكة بشكل أكبر خاصّة بعد انتشار الغشّ والزيادة والنقصان بالعملة، ممّا دفع السلطة لاحتكار إصدارها[47].

وبه نخلص إلى القول أن هناك فرق بين دار الضرب والسكّة؛ على أنّ دار الضرب هي المكان والحيز المخصّص لصناعة النّقد، أمّا السكّة فهي ما نتج عن الحديدة والمجسّم المعدني، لذا فقد أطلق على دار الضرب لفظ دار السكّة لوجود هذا المجسم بها نظرا لأهميته في صناعة النّقد، ولأنّه رمز من رموز الدّولة وسيادتها.

جدير بالذّكر أنّ ورثة الموحّدين من بني مرين وبني حفص وبني زيان قد ورثوا هذا النوع من المؤسّسات النّقدية، نظرا لكثرة انتشارها بالدولة الموحّدية، حيث كانت جميع المدن على الأغلب تحوي دارا للسكّة؛ ففي عهد بني حفص نشطت دار العباسية الواقعة جنوب القيروان لتنتقل بعدها إلى القيروان[48]، وكذا بجاية وتونس والمهدية وتوزر وقفصة[49]، كما احتضنت الدولة المرينية العديد من دور الضرب، وكان أهمّها فاس وسجلماسة ومراكش[50]، أمّا في عهد بني زيان فكانت العاصمة تلمسان تحتضن أشهر دار للسكة[51]، ناهيك على بعض الدور التابعة للخواص، ومنها دار الضرب بجزائر بني مزغنة التي نافست تلمسان رغم تباين مقاسها بين 15-18 ملم ووزنها بين 1.3غ -1.4غ[52]، كما امتلك اليهود دارًا للضرب بمنطقة حاحة جنوب المغرب الأقصى[53].

من هنا يمكن القول أنّ دور الضرب قد انتشرت بشكل واسع بمدن المغرب الإسلامي لتسهيل المعاملات المالية، إلاّ أنّها تشابهت في كيفية صناعة النّقد، فكلّ حاضرة من هذه الدول الثلاث كان لها نصيب من تجربة الموحّدين في هذه الحرفة، ولعلّ الشكل المربّع للدّرهم هو ما يؤكّد ذلك مع اختلاف واضح في الكتابات والنقوش والقيمة والوزن. إلاّ أنّ وجود العديد من دور الضرب التابعة للخواص سوف يخلق لها العديد من المشاكل خاصّة انتشار ظاهرة الغشّ بالنّقد التي تفاقمت بشكل واضح أيام بني حفص سنة 770هـ/1368م، وأيّام بني مرين سنة 736هـ/1335م، وتلمسان ما بعد 791هـ/1338م[54].

3- الجهاز الإداري والفنّي لدار الضرب:

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

1.3 الجهاز الإداري: تخضع إدارة دار الضرب إلى عددٍ لا بأس به من الموظّفين تحت إمرة السلطان[55]. إضافة للعديد من العمّال الذين كلّفوا بتسييرها، إلاّ أنّ نقص المادة التّاريخية حول الشخصيات المكلّفة بها يجعل الأمر متعسّرا في ذكر البعض منهم، وهذا ما جعلنا نذكر البعض دون الآخر، ومن أهمهم:

- **ناظر السكّة:** أوكلت مهمّة إدارة دار الضرب إلى ناظر السكّة، بعدما أسندت سابقًا للقاضي[56]، وبذلك فإنّ وظيفة النّاظر دينيةٌ كانت تندرج في عموم ولاية القاضي[57]، وهناك من شبّه وظيفته بالإمام[58]. ومن هنا فإنّ هذه الوظيفة الحسّاسة تخضع لعدّة شروط منها: أن يكون أمينًا، ذو دراية بصناعة النّقد، مع قدرة على التمييز في النّقد، ودراية بأشكال الغشّ، محيطًا بكلّ أنواع الخطوط والطوابع والأشكال، ناهيك عن النزاهة والتدين[59].

ويفيدنا صاحب الدّوحة بمجموعة من المهام التي كلّف بها ناظر السكّة وأبرزها: تفقد الدّنانير والدّراهم شكلاً ومضمونًا، مع إعادة طبع السكّة في حالة ظهور مزالق الضرب، والإشراف على دار الضرب خاصّة دخول المعادن الثمينة، ومراقبة عمليات التصفية وتنقية المعادن من الشوائب، ومراقبة عمليات سكّ العملة وردع المدلّسين، وطبع النقود بطابع التجويز بعد فراغ السكّاك منها[60]، ورعاية الموازين المستعملة في ضبط أوزان النّقد مع اختبارها من الحين إلى آخر[61]. وأمام هذه المهام فإنّه يتحصّل على أجرة لعمله لا تحدّدها المصادر التّاريخية بدقة، ولعلّ أجره مقدّر بأيّام العمل[62]، وربّما تكون أجرته أعلى من أجرة الضرّاب (السكّاك)الذي يأخذ نسبة مقدّرة بـ1% من قيمة المسكوكات، والتي تكون مشاركةً مع وقود دار الضرب[63].

وبتتبع بعض النصوص التّاريخية التي تشير إلى هذه الفئة؛ فإنّ العثور على أسمائهم أمر صعب أمام شحّ المادة التّاريخية، ومن هؤلاء زمن بني مرين نذكر جدّ مؤلّف صاحب الدوحة الذي عيّنه يعقوب بن عبد الحق المريني بفاس سنة 674هـ/1275م، وقد شغل هذا المنصب مدّة خمسين سنة، واستلم خلفه ابن يوسف الحكيم أمانة هذه الدار أيّام السلطان أبي عنان فارس المتوكّل المريني خلال النصف الثاني من القرن 8هـ/14م[64]، ونجد زمن بني زيان أسرة بني الملاّح الأندلسية التي وكّل لها إدارة دار السكة بتلمسان زمن يغمراسن بن زيان وخلفه أبي حمّو موسى الأول والثاني إلاّ أنهم سوف يتخلون عن هذا

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

العمل لغرض البحث عن المناصب العليا بالدّولة[65]، أمّا عن دار الضرب الحفصية فلا نكاد نعثر على أسماء نظّار بها رغم قوة الدّينار الحفصي.

إنّ تذبذب الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض دول المغرب الإسلامي؛ بخاصّة دولتي بني مرين وبني زيان، قد دفع فئة اليهود للسيطرة على دار الضرب المرينية بلغت أقصاها زمن السلطان المريني أبي الحسن علي بن عثمان سنة 736هـ/1335م، الذي أمر بضرب والتنكيل بهم على أن يرفعوا أيديهم عن ممارسة الإشتغال بالصياغة والصيرفة[66]، ثمّ عادوا مرّة أخرى أيّام السلطان أبي عنان المريني الذي وقع مع أشياخ اليهود سنة 756هـ/1355م معاهدة ترك عمل الصياغة والصيرفة، إلّا أنّ النقد المغشوش ظلّ رائجا ممّا أدى إلى فساد المعاملات المالية إلى غاية السلطان أبي الفارس عبد العزيز الذي كفّ أيديهم، وقطع التعامل بالنّقد الزائف، وأنزل عقوبات شديدة على مروجيه[67]، ونفس الوضع عانى منه بنو زيان، حيث سيطر اليهود على دار الضرب بتلمسان ابتداء من سنة 791هـ/1388م ليتفاقم الوضع أيّام السلطان عبد الواحد (814-827هـ/1411-1423م) الذي اتّخذ منهم معولا لجمع المال من الرعية حتى عرفوا بيهود دار الضرب[68]، أمّا في العهد الحفصي فلا نجد لهم ذكرا، رغم أنّ البلاد الحفصية قد شهدت أزمة نقدية ارتبطت بقطع النّقد المغشوش من التداول سنة 770هـ/1568م أيّام الأمير أبو إسحاق الثاني، ولعلّ عدم تأثيرهم على العملة الحفصية مردّه لقوة حكّامها الذين شدّدوا على اليهود المزورين للنقد وصل لدرجة الإعدام[69].

- **الشاهدان:** يحتل الشاهدان المرتبة الثانية من حيث الأهمية مباشرة بعد النّاظر[70]. وبذلك فإنّ هاذين الشاهدين قد تحرّى فيهما السلطان العدل، كما أنّ استدعائهما لدار الضرب لغرض الشهادة هو منعٌ للغشّ وردعٍ لأعمالِ التّدليس. وعلى هذا فقد خضع هؤلاء لشروط أبرزها: إكتساب صفة العدل والقدرة على الشهادة بالحق، على أن يكونا عالمين بما يشهدان عليه[71]. وتكمن مهمّة الشاهدين في عقد شهادتهما على جميع ما حوته دار الضرب، وتسجيل ذلك بمعية ناظر السكّة[72] على سجلاتٍ خاصّة لجرد متاع وآثاث دار السكّة وجميع حواصل المعادن الثمينة، إضافة إلى تسجيل جميع المواد الخام المعدّة لصناعة النّقد، وربّما كانت تسجل بها أيضًا كميات النّقد التي تخرج من دار الضرب، كما يضاف إلى مهام

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الشاهدين مراقبة عمل السكّاك في كلّ ما يقبضه من المال، وتسجيل شهادتهما على سجلٍ خاصٍ[73]. ومن مهام هؤلاء الشاهدين أيضًا الإحتفاظ بنسخة من مفاتيح جولق الأزواج (صندوقٌ بدار الضرب على شكل مخزنٍ للموازين الرسمية، والقوالب الأم المسمّاة بإمام الذّهب) على أن تتّم عملية الإحتفاظ بالمفاتيح بالتناوب شهريًا مع شاهدين آخرين، ويسلّم مفتاح آخر لناظر السكّة[74]. من هنا تظهر المسؤولية الملقاة على الشاهدين في الحفاظ على مصداقية وشرعية النّقد، وهو ما يفسّر لجوء اليهود لهما في عملية الغشّ بالنقد بدار السكة[75].

الظاهر أنّ إيجاد أسماء لبعض الشهود في دور الضرب بالمغرب الإسلامي يبقى متعسّرا أمام نقص المصادر التّاريخية، ما عدا الفقيه يوسف بن أحمد بن محمّد بن يوسف الشبوكي الحسني الفاسي الذي عيّنه أبو عنان المريني للشهادة بدار الضرب بفاس، ولعلّ تعيينه في هذه الخطّة مرتبط بورعه وتقواه وصدقه، وهو ما يدل على أنّ هذه الخطّة قد أسندت لفئة الفقهاء على العموم بجميع دور الضرب بالدول الثلاث[76].

- **المشارف:** الظّاهر أنّ هذه الوظيفة لم يشر لها صاحب الدّوحة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث تكمن مهمته في حفظ جميع الحواصل المودعة بدار الضرب من الفضّة والذّهب، وكلّ قوالب السكّ والآثاث والعتاد وموازين العيار، كما يكلّف بختم الأقداح وتحرير وزن عياري الذّهب والفضّة[77]. وبذلك فإنّ مهنته تتمثل في حفظ كلّ ما وجد وما تحتويه دار الضرب من لوازم العمل الأساسية، فمهمته شبيهة بالحارس الأمين لها.

2.3 الجهاز الفنّي:

- **المقدّم:** يوصف بكونه أقدم عاملٍ فنّيٍ بدار الضرب[78]، وتتمثل مهامه في معرفة وزن المعدن، وحفظ عياره ومراقبة درجة نقصانها، والتّمييز بين معدن الجواز ومقارنته بما هو دون العيار والسبائك المختومة من الجائزة، مع التّشديد على المزيّفين الذين يترددون على دار الضرب، والحرص على العيار وحفظه[79]. والملاحظ أنّ هناك تشابهًا في مهامه مع ناظر السكّة، وأن كان هناك اختلافٌ بسيطٌ يكمن في إشرافه على العمليات الفنّية دون الإدارية، لذا فهو يخضع للنّاظر في كلّ الأحوال.

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- **السكّاك:** يحتل المرتبة الثانية بعد المقدّم[80]، وقد ذكره ابن بعرة على أنّه الضرّاب المكلّف بصهر المعدن وإعداد الصفائح وختمها[81]، ويشترط في أداء مهامهم عدم دخول الغرباء لغرفة السبك[82]، وبهذا فإنّ السبّاك ومساعديه يخضعون لعدّة شروط للعمل بدار الضرب، ومنها الأمانة والديانة[83].

يبدو أنّ عمل السكّاك ينحصر في قبضة المال سواءً الصادر عن السلطة أو من أفراد الرعية الذين يريدون سكّ أو إعادة سكّ نقدهم ومجوهراتهم ولوازمهم الثمينة، شريطة حضور الشاهدين، حيث يقوم السكّاك بتحديد مدّة العمل وأجرة عمله، وكلّ هذا بحضور النّاظر، وفي نفس السّياق فإنّ للسبّاك عدة مهام أخرى متعلّقة بصناعة النّقد، ويمكن حصرها في الأعمال التالية: القيام بوزن كلّ ما يرد إلى دار الضرب بميزانه الخاص، وأخذ أجرة العمل بعد تحديد وزن المال المراد سكّه، حيث أنّ كلّ ألف دينار يخصم منها ثلاثون دينارًا، والحرص على أن يركب الطّابع على أخيه تركيبًا محكمًا محفورًا، وأن تكون الكتابة في وسط القطعة، وعدم خلط أموال النّاس ببعضهما البعض، وعدم طبع دينار أو درهم إلاّ بحضور الشاهدين[84].

- **الفتّاح (النّقاش):** تتميّز السكّة بوجود عدّة نقوشٍ وكتاباتٍ ورموزٍ تمّ نقشها بدقّةٍ متناهيةٍ، لذا فهي صورةٌ طبق الأصل للقالب الذي حُفرت به هذه الإشارات، والظّاهر أنّ هذه النقوش قد كتبت بطريقةٍ مقلوبةٍ لتظهر على السكّة بعد طبعها مستقيمةً ومعتدلةً[85]، ونظرًا لأهمية هذه المهمة؛ فقد أسندت للفتّاح أو النّقاش[86]، الذي يعد وجوده بدار الضرب أصلٌ من أصولها[87]، لذا فإنّه ملزمٌ بعدم الاشتغال بغيرها من الأعمال ليتمهّر فيها بكثرة إدمانه[88].

وعلى هذا فقد حصر صاحب الدّوحة شروط قبوله للعمل بدار الضرب بجمال ودقّة خطّ يده[89]. كما أن له عدّة وظائف هامة منها: عدم المساس أو التغيير في كتابات الدّينار أو الدّرهم إلاّ بأمرٍ صادرٍ من السلطان، مع حفظ الآلات والأقلام المعدّة للكتابة مع حجب آلاته عن أعين النّاس عمله، كما لا يسمح له المعاملة أو الإتّصال بأصحاب الغشّ والتدليس خاصّة الصّاغة[90].

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وبه نخلص إلى القول أنّ تكاتف وتكامل الجهاز الإداري والفنّي، الغرض منه الحصول على عملةٍ نقديةٍ خالصةِ الوزن والعيار موجّهةٌ للتبادل بين الرعية في مختلف المعاملات المالية، لذا فإنّ جودة النّقد وخلوه من الغشّ والتّدليس مرهونٌ بدرجة الوفاء الذي يقدّمه هؤلاء للسلطة حفاظًا على سيادتها وقوّتها الإقتصادية، وهذا ما نلمسه من تلك الشروط التي وضعت لتوظيف هؤلاء بدار الضرب.

4- مراحل صناعة الدّينار والدّهم:

1.4 المرحلة الكيميائية:

- **صهر الذّهب:** لا شك أنّ صناعة النّقد تحتاج لا محالة للمواد الأوّلية، والتي كانت عادة ما تنحصر في الذّهب والفضّة، لذا كان لزاما على السلطة توفير هذه المواد إمّا إنتاجًا محليًا أو استيرادًا لتغطية احتياجات سوق المعاملات المالية بالنّقد اللاّزم كمًّا ونوعًا[91].

تعود عملية إعداد الذّهب وتنقيته من الشوائب في العصر الوسيط، طريقةً تقليديةً قديمةً[92]، حيث يخضع الذّهب لعملية التعليق أو التجفيف أو الطبخ[93]، على أن تكون النّار المستعملة في ذلك من الحطب أو الفحم، وتتمّ هذه العملية بشكلٍ دقيقٍ بمراقبة ناظر السكّة والمقدّم[94]. ويضيف ابن بعرة في حديثه عن هذه الطريقة، وذلك بأخذ أربعة أقداحٍ متساويةٍ، يضع في كلّ واحدٍ منهما ذهبٌ وفضّةٌ مع إضافة التراب والنّخال والطين، على أن تعلّق في وقتٍ واحدٍ، ثمّ توقد النّار عليها قيدًا واحدًا، ويحاذيهم العامل الذي يراقب هذه العملية حتّى إذا خرج العيار واحدًا محقّقًا من الذّهب تأكّد خلوصه من الفضّة، ثمّ يزيد تأكّده من ذلك بتعليقه مرّةً ثانيةً وثالثةً ورابعةً حتى يقف على الحدّ المعلوم للمثقال[95].

يبدو أنّ هذه العملية المعقدة هدفها التأكّد من عيار الذهب وصلاحيته للسكّ، على أنّ طريقة التجفيف أو التعليق تكون في تنّور (الفرن) أسفله مربّعٌ وأعلاه مدورٌ[96]، وقدّرت كمّية الذّهب المراد تصفيتها بنصف غرام مع إضافة ستة غرام من الرّصاص ونصف غرام من الفضّة لامتصاص المواد الدخيلة، ثمّ تستخرج الفضّة، ويبقى الذّهب الصافي النّقي[97]. وما يستدعي الإنتباه أنّ عملية تنقية الذّهب قد أوكلت لبعض العمّال الذين يتميّزون بصفة المهارة والتّجربة، ممّا يتطلّب منه إعادة طبخه عدّة مراتٍ[98]. وبذلك فإنّ هذه الطريقة الكيميائية هدفها الحصول على ذهبٍ نقيٍ، لذا فإنّ نقاء كلّ سبيكةٍ مرتبطٌ بعملية مقارنتها

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

مع السبائك الأخرى، وذلك لضبط درجة النقاء والوزن والعيار، ولمعرفة ذلك يستعمل عمّال دار الضرب محكًا خاصًا يسمّى "TOUCHE STONE"[99].

ويحدّد لنا ابن بعرة طريقة جلاء السبائك المستديرة قبل ختمها بقوله: "يجعل الذّهب بعد تدويره في قدح فخّارٍ أحمرٍ، وتجعل ملحًا مدقوقًا مندى بقليل من ماء حلو، وتوقد عليه بنار الحطب القويّة إلى أن يدور الملح كما يدور الرّصاص، يجري ويقلب سبائك، فتخرج الدّنانير منه، وتغسل بالماء البارد والرّمل النّاعم، وتجفّف في قدحٍ على نارٍ لطيفةٍ وتختم"[100].

ومن هنا تصبح الدّنانير الذّهبية جاهزة لعملية الختم بعد أن تمّ ضربها بمطرقة قالب الضرب، ولعلّ هذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً وانتشارًا في البلاد الإسلامية قبل بروز طريقة الصب[101].

- **صهرالفضّة:** تشير العديد من الدّراسات إلى أنّ إعداد سبائك الفضّة أسهل من الذّهب نظرًا لطبيعة الفضّة التي تسهل عملية الضرب من الوجهين[102]. وللحصول على فضّةٍ خاليةٍ من الشوائب، فقد ساق لنا ابن الحكيم ذلك بقوله: "وأمّا الفضّة فإمّا أن تكون قطعًا مشوبةً بالنّحاس أو غيره ممّا تغشّ به، وسواء المعرضية أو الموبلة، أو تكون نقرة مفروغة أو سبائك كالخلاخل وشبهها، فإنّ المشوبة منها تخلص بأنْ تجعل في كوجه قد صُنعت من عظم وجبس مدقوقين ثلثها عظم وثلثا جص، وتجعل الكوجة في صحفة فخار"[103]. ويضيف شارحًا بدقّةٍ طرق الحصول على الفضّة النقية أن توضع المشوبة منها في الموقد على نار الفحم، ويجعل عليها الرصاص بقدر ما يخلصها من الشوائب، ثمّ تختبر أن يكون وجهها صافيًا كالمرآة، وأن أسفلها مثقب ثقبًا نقيةً[104].

الملاحظ أنّ طريقة ابن الحكيم تختلف نوعًا ما عن طريقة الهمذاني وابن بعرة؛ ذلك أنّ الحصول على فضّةٍ نقيةٍ يتطلب وضع خامات الفضّة في التنور المقعر مع إضافة الجير والرمل الذي يعجن بالماء، ثمّ يضاف له الرصاص، ثمّ يوضع على الفحم الذي ينفخه من رجلين إلى أربع حفاظًا على وتيرة الحرارة، ويستمر النفخ إلى غاية ذوبان الرصاص والنّحاس الذي يضاف إلى الخليط، فتخرج الفضّة خالصةً ليصب عليها الماء البارد[105].

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

المستشف من خلال هذا النّص أنّ إضافة النّحاس والرصاص للفضّة الغرض منه الحصول على سبائك فضّية أكثر صلابةً. وبغية تشكيل النّقد على شكل دوائر يذكر ابن بعرة أنّ الفضّة تصب على رأس خوذة من الخشب قائمة بالوسط ملئت ماءً حلو المذاق على رأس القبة ترابُ الفحم المسحوق، ممّا يكون سببًا في تدوير الفضّة، فتصير نقاطًا صغيرة وكبيرة مستديرة، ثمّ تؤخذ هذه النّقط، وتغسل من وسخ الفحم وتنشف، ثمّ تسبك من جديد وتقلب في إناء، لتقطع إلى سبائك أكبر من حجم الدّرهم[106]. على أنّ أجود الفضّة هي تلك البيضاء التي لا زرقة فيها، والتي يمكن اكتشافها بوضع الماء على جزءٍ من المعدن وتحمى بنار، ثمّ تبرد بالماء؛ فإذا صار الموضع أبيضًا ناصعًا فهي الخالصة[107]، وأمّا ما بقي من الفضّة بعد القص فإنّه يسبك من جديدٍ، ويمر بالمراحل السّابقة لصناعة درهمٍ جديدٍ[108].

2.4 المرحلة العملية: ترتكز هذه العملية على كيفية إعداد الصفائح المعدنية من الذّهب والفضّة، لذا فإنّها تعتمد على المطرقة والسندان للحصول على صفائحٍ رقيقةٍ[109]. والظّاهر أنّ هذه الطريقة اليدوية تبدو صعبةً وجدّ بطيئة كون المعدن يحتاج للحرارة المستمرة، وهذا ما جعلها مكلّفةً ومجهدةً، وتدوم لساعاتٍ طوالٍ، كما أنّها تخلّف العديد من البقايا المعدنية بعد عملية القصّ والضرب، ممّا يتطلّب صهرها من جديد[110].

وقد أشار صاحب الدّوحة لهذه العملية بكلّ تفصيلٍ، وفيه تتعرّض الفضّة والذّهب للإحماء الشديد، التي يسويها بمطرقةٍ حتّى تبلغ الإستواء، ثمّ يقطّعها على اجتهاده، فيعمل الدّنيار مستديرًا، ثمّ يعمد على تسوية شكلها الدائري، ويدفعها لناظر السكّة الذي يتأكّد من وزنها، فإن وجد بها بقعًا أو شرخًا أو كسرًا أعادها له[111].

من خلال هذا النّص يتّضح لنا أنّ هذه العملية قد تواصل العمل بها أيّام الموحّدين وبعدهم من بني مرين وبني حفص وبني زيان، رغم كونها يدويةً مكلّفةً ومجهدةً، لذا فإنّ إمكانية الوقوع في الخطأ واردةٌ، وهذا ما أكّده أحد الباحثين بقوله إنّ معظم القطع النّقدية ببلاد المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين تشوبها هشاشة الضرب وعدم الإستدارة، وعدم تقابل مركز الوجه والظهر[112].

ولعلّ هذا الأمر هو ما دفع عمّال دار الضرب لابتكار طريقةٍ جديدةٍ بالمغرب الإسلامي عرفت بطريقة الصبّ، التي تختلف عمّا سبقها في كونها أسرع وأوفر جهدًا، بحيث تعتمد

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

على صب المعدن من الذّهب أو الفضّة على أحد وجهي القالب الذي نُقشت عليه الرموز والكتابات الغابرة، وقبل أن يبرد المعدن يسكّ بالوجه الآخر للقالب[113]، ومن مزايا هذه العملية ما يلي: بروز نوع من التطابق والتماثل شكلاً ووزنًا بين القطع، وسلامة النّقد من آثار القص، وبروز الشكل الدائري السوي، وتقابل مركز الوجه مع الظهر نظرًا لثبات القالب، وخشونة القطع ممّا يصعب عملية طمسها[114]. ومن هنا فإنّ طريقة الصب تبدو أكثر سرعةً وأوفر جهدًا ووقتًا، لذا فهي إقتصادية للنّفقات ومنتجةٌ، وهذا ما يفسّر لجوء الموحّدين إلى هذه العملية نظرًا لكثرة أنواع النّقد، كما تسمح هذه الطريقة بتنشيط العمليات المالية والمعاملات التّجارية ورواجها[115].

في نفس الوقت عرفت قوالب السكّ تطورًا ملحوظًا، إذ هي المجسّمات المعدنية التي تمّ إنجازها للضرب على النّقد للحصول على الرموز والأشكال والكتابات المراد تشكيلها، على أنْ تحفر قوالب السكّة بشكلٍ عكسيٍ وعميقٍ يجعل الكتابات بارزةً على وجهي السكّة[116]. والملاحظ أنّ هذه القوالب كانت من الحديد أو البرونز، وذلك لتسهيل عملية الكتابة عليها، إلاّ أنّها وفي نفس الوقت تحتاج لمدّةٍ طويلةٍ لإعداد قالب واحد؛ وهذا ما دفع الحكّام لإيجاد عددٍ كبيرٍ منها، كما أنّ إتلاف العديد منها دفع السلطة لصناعة قالب أم أصلي عليه تكون جميع القوالب الأخرى[117]، وهذا ما يطرح عدّة مشاكل حيال هذا النّوع من القوالب أبرزها: عدم قدرة القالب على تحمّل الضرب نظرًا للضرب المستمر وتعدّد أنواع النّقد، وصعوبة حفر القوالب الحديدية أو البرونزية، وكثرة أخطاء النّقاش في عملية الحفر لطبيعة القالب المعدنية، لذا فقد كان السكّاك ملزمًا بصناعة عدد كبيرٍ منها في مدّةٍ وجيزةٍ، كما أنّ وقوعه بالخطأ يلزمه البدء في قالبٍ جديدٍ[118].

وبذلك فإنّ هذه الطريقة تبدو صعبةً وبطيئةً، ممّا دفع السلطة إلى إيجاد قوالب أخرى أكثر سرعةً وإنتاجًا وتوفيرًا للجهد، فكانت القوالب المصبوبة البديل الأفضل لها، والتي صنعت من الرصاص لصبّ المعدن على قدر ارتفاع القالب[119]. وتكمن أهمية هذه العملية في كونها تقدّم عدّة تسهيلات في عملية الحفر على الرصاص، مع إمكانية تصحيح الخطأ، وبذلك تصبح أفضل من القوالب المحفورة سرعةً وتوفيرًا للجهد وأكثرَ إنتاجًا للنّقد[120].

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

على هذا الأساس فإنّ صناعة النّقد من العمليات المعقدة التي تجمع ما بين التعدين والآلية التقنية للحصول على الشكل النهائي للسكّة، لذا كانت هذه العمليات تقام داخل الضرب التي يشرف عليها جهاز إداريٌ وآخر فنيٌ محترفٌ من خيرة الخبراء والتقنيين ذوي الكفاءة والأمانة العالية.

5- روافد صناعة الدّينار والدّرهم:

1.5 الموازين: لايمكن الحصول على دينارٍ ودرهمٍ ثابت القيمة والعيار إلاّ باستعمال عدّة موازينٍ مضبوطةٍ، لذا فإنّ وجود الموازين به صيانة لأموال النّاس، وإزالة للفروق بين الموازين، وخلق لاقتصاد قائم على العدل في المعاملات المالية[121]. وبذلك فإنّ الوزن سابق للكيل[122]، على أنّ ثبت الميزان مرتبطٌ بعدّة وحدات تختلف من منطقة لأخرى[123]. ولعلّ أبرزها الدرهم والمثقال والصنج التي تعدّ وحدات أساسية للحصول على باقي الموازين[124]. ونظرًا لأهمية الوزن في صناعة النّقد فقد حرص حكّام دول المغرب الإسلامي على إيجاد وحداتٍ شرعيةٍ، على أنّ أغلب الموازين كانت تصنع بالأسواق أو دور الضرب[125]، ويذكر أحد الباحثين أنّ هذه الوحدات منها ما هو مخصّص لوزن الخفيف كالذّهب والفضّة وأنواع الحلي، ومنها ما خصّص للوزن المتوسّط أو الثقيل[126]، ولعل أبرز هذه الوحدات التي ركّزت عليها دور الضرب نذكر:

- **المثقال:** من أبرز الوحدات النّقدية المستعملة لدى العرب المسلمين، ترجع أصوله للرومان[127]، اشتق إسمه من الثقل، وقد استعمل كوحدة للوزن والنّقد[128]، حيث قسّمه العلماء إلى نوعين: منه ما هو شرعيٌ وآخرٌ صيرفيٌ[129]. وأشار آخرٌ أنّ المثقال مقدّر بدرهم ودانقان ونصف، أي ما يعادل 24 قيراط، بحيث كلّ قيراط يساوي ثلاث حبّات وأربع أسباع الحبّة[130]، وذكر آخرٌ أنّه يعادل درهما وثلاثة أسباع الدّرهم، على أساس أنّ كلّ مثقال يزن 22 قيراط إلاّ حبّة، ويعادل 72 حبّة شعير[131]، ويضيف أحد الباحثين أنّ المثقال يعادل وزن ثلاثة قراريط، أي ما يعادل ثلاثين حبّة لكلّ قيراط، ليصبح وزنه 5,30 غرام[132]، أو 4,723 غرام تطابقًا مع وزن الدّينار المرادف له[133].

والظّاهر أنّ المثقال قد ذكر في عديد المواضيع كوحدة للوزن والنّقد خاصّة في تلك المعاملات التّجارية بأسواق المغرب الإسلامي عامّة والأوسط بشكلٍ خاصٍ[134]، كما ذكر لفظ

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

المثقال في عهد بني زيان بكلّ أجزائه: النصف والثمن والربع، بخاصّة أيّام الحصار الذي ضرب على مدينة تلمسان[135]، على أنّه وحدةٌ نقديةٌ تعادل الدّينار الذّهبي الخالص. ولمّا كان الدّينار يعادل المثقال على قدر 72 حبّة من الشّعير المتوسّط، فإنّ وزنه حوالي 4,2408[136] أو 4,333 غرام[137]، والظّاهر أنّه حافظ على وزنه أيّام بني زيان، حيث تراوح ما بين 4,44 غرام كحدٍ أدنى، و4,95 غرام كحدٍ أقصى[138].

- **الدّرهم:** يعد الدّرهم من الوحدات النّقدية البارزة بعد المثقال، حيث قدّر وزنه الشّرعي بـ:2,975 غرام[139]، أي ما يعادل 10/7 المثقال، ومنه فإنّ الدّرهم يعادل ما بين 50 و60 حبّة من الشّعير المتوسّط[140]، والظّاهر أنّه كان مستعملاً أيّام بني زيان حيث ذكر البكري أنّ سكان مدينة تنس بلغ وزن الدّرهم عندهم 12 صقلبة[141] عددًا[142]، ويضيف أنّ مدينة أرشكول[143] "درهمهم ثماني خراريب، والخروبة أربع حبّات"[144]، على أنّ 8×0,236=1,883 غرام[145]. وتذكر بعض المصادر أنّ الدّرهم قد استعمل كوحدةٍ للنّقد والوزن أيّام بني زيان[146]، على أنّه قطعة نقدية سميت بالدّرهم، ووحدة لوزن الفضّة تراوح ما بين 1,49-1,50 غرام[147].

- **صُنَجُ العيار:** ترجع كلمة الصُنَج للأصل الفارسي التي تعني الحجر، لذا فهي من الآلات المستعملة في ضبط أوزان وعيار النّقد[148]. والظّاهر أنّ هذا النوع من المكاييل الحسّاسة قد صنع بادئ الأمر من الحجارة ثمّ المعدن كالحديد والرصاص والبرونز ثمّ الزجاج[149]، وذلك لسدّ الطريق أمام المدلّسين في عمليات الغشّ بالنّقد.

وقد ساق لنا صاحب الدّوحة شكل الميزان النّقدي المستعمل لضبط عيار النّقد ووزنه أيّام بني مرين بقوله: "تكون من النّحاس المفروغ (المصبوب) محكمة الخرط من غير تخبيط فيه"، ويضيف قائلا: "ويكون منها بدار السكّة نسختان متّفقٌ على تعديلهما: واحدة تسمّى إمامًا لا تخرج من جولق الأزواج إلاّ لضرورة، وثانية تستعمل في الأوزان دائمًا، ولا بدّ من اختيار هذه النسخة، وإختيار صنج السكّاكين بالإمام الذي أعدّ بالجولق في أوّل كلّ شهر أو كلّ جمعة، وتكون لها علامة تميّز بها من غيرها"[150].

من خلال هذا النّص نستشف أنّ صنج العيار نوعانٌ: نوعٌ يسمّى الإمام، وهو الميزان الأصلي المرجعي في حالة تضارب الآراء حول عيار النّقد، ونوعٌ آخرٌ هو صورةٌ طبق الأصل له،

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

يستعمل في الأوزان اليومية للنّقد، وتذكر بعض المصادر أنّ إمام الصنج[151] يوضع داخل الجولق الذي يتسلّم مفتاحه الشاهدان بوصاية النّاظر[152].

نظرًا لأهمية الصُنج في ضبط عيار النّقد بدار الضرب، فقد كانت هذه الأخيرة محلّ الغشّ والتدليس، بخاصّة من طرف اليهود، وذلك بإقدامهم على التدليس في إمام الصُنج الخاصّة بالدّينار والدّرهم[153]. وبهذا فإنّ مهمّة المحتسب هي تفقد عيار الصُنج وحبّات الأوزان المستعملة بالأسواق بشكل دائم[154]؛ على أنّ صفة الميزان الشّرعي للنّقد هي: "أن يسكن الميزان، ويضع فيها البضاعة برفق، ولا يرفع يده في حال الوضع لها، ولا يحلق البضاعة من يده في الكفّة تحليقًا، ولايهز حافّة الكفّة بإبهامه؛ فإنّ ذلك كله بخس"[155]، فإن استوى جانباه واعتدلت كفتاه أصبح صحيحا وزنه[156].

من خلال كتب النوازل يظهر لنا أنّ هذه الصُنج قد سمّيت ببلاد المغرب الإسلامي بالقرسطون الموجّهة لكيل الدّراهم أو الفلوس النّحاسية[157]، والتي أشار إليها صاحب المعيار[158]. والظّاهر أنّ هذا النّوع من الصُنج كان يوضع في مكانٍ ثابتٍ، كمرجعٍ أساسيٍ لإثبات الموازين النّقدية، رغبة من السلطة الحاكمة في مكافحة ظاهرة الغشّ بالنّقد[159]، ولعلّ هذا الأمر هو ما جعل السلطة المرينية تجعل هذا النوع من الصّنج بمقربة من جامع القرويين[160]، قصد التبليغ الفوري عن كلّ غشّ أو تدليس، مع تسهيلٌ عمليات الصّيرفة النّقدية.

وأمام أهمية هذا الميزان لا شك وأنّ دور الضرب، وكذا أسواق بلاد المغرب الإسلامي في الدول الثلاث، كانت تحتوي على هذا النوع من الموازين الذي وجّه للمراطلة والصّيرفة، وكشف العملات المزيّفة عيارًا أو وزنًا.

6- الأخطاء الشائعة في صناعة الدّينار والدّهم: تتعرّض عملية صناعة النّقد بدور الضرب إلى عددٍ كبيرٍ من الأخطاء التي يرتكبها عمّال دار الضرب، خاصّة وأنّ تقنية صناعته تميل كلّ الميل إلى الطريقة اليدوية المتمثّلة في المطرقة والسندان. ولمّا كان الأمر كذلك، فقد يقع السكّاك والفتّاح على الخصوص والنّاظر في مجموعةٍ من الأخطاء أثناء عملية الضرب أو النقش أو الوزن بالصُنج، ممّا يتطلّب إعادة تصحيح الخطأ عند اكتشافه، وقد ساق لنا صاحب الدّوحة مجموعةً من المطبّات التي يقع فيها عمّال دار الضرب وأبرزها:

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- التغيير في كتابات الدّينار والدّرهم أو بروز زيادات في سطور الكتابات أو إنقاص منها، على عكس ما أمر به الفتّاح من طرف السلطان[161]، ومردّ ذلك إمّا لخطأ منه عمدًا أو سهوًا، ويظهر ذلك في كتابات السطور، أو الكلمات المقلوبة، أو الأخطاء اللّغوية، أو نقش كلمات فوق الأخرى[162]، أو بروز رداءة في الخط[163].

- عدم تركيب القالب تركيبًا محكمًا على أخيه، ممّا يجعل السكّة تنحرف عن موضعها، فيظهر الدّينار أو الدّرهم منشرحا قليلاً أو منشرحًا فاحشًا عن القياس المعهود في الطّابع[164]، مع بروز هوامش الحافة على النّقد وخشونة على الحواف خاصّة الدّرهم المربّع من كلّ جهاته[165]، نتيجة عدم سقوط الطّابع فوق آخر أو سكّ العملة مرّتين من جهةٍ واحدةٍ، أو بروز كتابات الوجه معاكسة لكتابات الظهر، وهذا ماسمّاه مختصو النميّات (Brockage)[166]، ومن أمثلة ذلك الدنانير المقروضة أو المشوهة السبك زمن بني حفص، التي تسك خارج دور الضرب الرسمية[167]، ونفس الحال كانت عليه دنانير بني زيان التي عرفت بعدم انتظام الشكل أواخر عمر الدولة[168].

- عدم مراقبة النّاظر لبعض أخطاء السكّ، ومنها قلب العملة، وهو مخالفة الكتابات لبعضهما البعض من الوجهين، أو بروز الدّرس، وهو اختلاط الكتابات بسبب سوء الضرب، أو ظهور التجريش، وهو المبالغة بالضرب على الطّابع عند السكّ ممّا يجعل العملة عرضةً للكسر أو التشوّه.

- إضافة المعادن المكمّلة للمعادن الأخرى دون استشارة النّاظر أو المقدّم؛ كأن يضيف السكّاك للذّهب والفضّة نسبة من المعدن تزيد عن المقدار المحدّد، ويأخذ الطيّب لنفسه، حيث حدّد صاحب الدّوحة نسبة النّحاس المضافة للذّهب والفضّة بـ1% من النّحاس[169]، ناهيك عن بروز بعض التشوهات على السكّة، ومنها خروج النّقد من الإستدارة بالنقصان أو الزيادة، كما قد نجد فيها نوعًا من الكلف، وهي البقع الظاهرة على النّقد نتيجة الفقاعات الهوائية، أو المسمار وهو عبارة عن ثآليل أو بثور واسوداد، مع بروز التسريح وهو الشرخ أو الفجّ بالعملة والكسر، إضافة إلى ظهور التفليس، وهو استدارة على شكل الفلوس، كما تظهر أيضا السكّة غليظةً من جهةٍ ورقيقةً من أخرى[170].

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- إنحراف القالب عن السكّة ممّا يجعل النّقد يُشاط؛ فتصبح الكتابة على حافّة العملة، ويتّسع الهامش الذي يسمّى بالحرز من الناحية الأخرى[171]. مع بروز أخطاء القيمة، وهو سكّ عملة بقالب عملة أخرى؛ وظهور السكّة الهجينة أو ما يعرف بالتزاوج بين قوالب السكّ (Mule-Hybrid Coin)، وهو سكّ النقد بقالبين مختلفين نظرًا لكثرة القوالب بدار الضرب[172].

وبذلك فإنّ هذه الأخطاء التي يصادفها عمّال دار الضرب عامّة، قد تعدّدت أسبابها ما بين المتعمد وما يقع سهوًا أثناء أداء المهام، ولعلّ جزءًا من هذه الهفوات يتحمّله الزائرون إلى دار الضرب لسكّ عملاتهم، وهذا ما جعل السكّاكين يرفضون دخول الأجانب، ويتحجّجون بأنّ إضاعة المال واختلال العمل بها راجعٌ لهؤلاء الغرباء[173]، ومن هنا يصبح النّاظر المكلّف بإدارة دار الضرب مجبرًا على إعادة صهر وسكّ العملة التي ثبت فيها الخطأ وزنًا وشكلاً لإعادة طبع عملاتٍ جديدةٍ مشابهةٍ للأصل، أو على شكل أرباعٍ أو أثمانٍ من قيمة العملة المراد سكّها[174]، لأنّ عدم إهتمامه بها يولّد ريبًا وشكًّا قوّيًا في مصيرها[175].

الخاتمة: وفي ختام هذه الدّراسة خلصنا إلى النتائج التالية:

- تأكّد لنا أنّ الدّينار والدّرهم من أهم الوحدات النّقدية في بلاد المغرب الإسلامي رغم الإختلاف الحاصل في الأصل والأوزان، إلاّ أنّ المتّفق عليه أنهما يحملان مواصفاتٍ شرعيةٍ ثابتةٍ، والتي تتّصل بالشكل والمضمون خاصّة الكتابات على الوجهين.

- تبيّن لنا أنّ هناك فرق بين دار الضرب ودار السكّة؛ على أنّ دار الضرب هي المكان والحيز المخصّص لصناعة النّقد، أمّا السكّة فهي ما نتج عن المجسّم المعدني الذي يطرق عليه للحصول على نقد ثابتِ الوزن والعيار والقيمة، لذا فقد أطلق على دار الضرب لفظ دار السكّة لوجود هذا المجسّم بها.

- خضوع دار السكّة لجهازٍ إداريٍ وفنّيٍ متكاملِ المهام والمسؤوليات، الغرض منه الحصول على عملةٍ نقديةٍ خالصةِ الوزن والعيار موجّهةٌ للتبادل بين الرعية في مختلف المعاملات المالية، لذا فإنّ جودة النّقد، وخُلوه من الغشّ والتّدليس مرهونٌ بدرجة الوفاء الذي يقدّمه هؤلاء للسلطة حفاظًا على سيادة عُملتها وقوّتها الاقتصادية.

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- خضوع كلاً من معدن الذّهب والفضّة لعمليات الصّهر بالنّار لتنقية المعدنين من الشوائب والزوائد للحصول على معدنٍ نقيٍ على شكل صفائح معدنيةٍ، ثمّ يتعرّضان للطرق بالقالب أو الصب في القالب على أنّ هذه الأخيرة أسرع وأوفر جُهدًا، والتي عرفت تطوّرًا ملحوظًا في عصر الموحّدين وورثتهم من بني مرين وبني زيان وبني حفص.

- تعرّض عملية صناعة النّقد إلى عددٍ كبيرٍ من الأخطاء التي يرتكبها عمّال دار الضرب، خاصّة وأنّ صناعته تميل إلى الطريقة اليدوية المتمثّلة في المطرقة والسندان، خاصّة من السكّاك أو الفتّاح وحتّى النّاظر، ممّا يتطلّب إعادة تصحيح الخطأ عند اكتشافه، لذا فإنّ الدّينار والدّرهم لايُطرحان للتداول إلاّ بعد إخضاعهما لموازينٍ دقيقةٍ عرفت بصُنَجِ العيار المودعة بدار الضرب حيث كان أبرز وحداتها المثقال والدّرهم.

الهوامش:

1- أحمد الشرباصي، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل،1401هـ/1981م،ص164.---- 2- العزفي أبو العبّاس السبتي، إثبات ماليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقته الدينار والدرهم والصاع والمد، تخريج ودراسة محمد الشريف، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1420هـ/1999م،ص:140/المازندراني السيّد موسى الحسيني، تاريخ النقود الإسلامية، ط.2، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1408هـ/1988م ،ص3-8/سعد رمضان الجبوري، المسكوكات الإسلامية، ط.1، دار الفكر ، عمان، 1436هـ/2015م، ص42-43.---- 3 - سورة آل عمران، الآية:75.---- 4- المازندراني، المرجع السابق، ص88. -----5- العزفي، المصدر السابق،ص:46، 84؛ابن خلدون عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلدون،ضبطه خليل شحادة وراجعه سهيل زكّار،دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1421هـ/2001م،ج1،ص325-326.----6- المقريزي تقي الدّين أبو العباس، الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق سلطان بن هليل بن عبد المسمار، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1438هـ/2008، ص61/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص76-77. -----7- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص326. ----8- فالتر هنتس، المكاييل والموازين الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، د.ت، ص29.---- 9- ابن منظور،جمال الدّين أبو الفضل، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص1370/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،ص45.----10- المازندراني،المرجع السابق، ص 6.----11- العزفي، المصدر السابق، ص140/المقريزي، المصدر السابق، ص47-48/ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق،ج1، ص325/ابن الإخوة محمّد بن محمّد بن أحمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمّد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي،ط1، مطبعة الإعلام الإسلامي، القاهرة، 1397هـ/1976م، ص142-143.----12- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص325/أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص152.----13- المازندراني، المرجع السابق، ص81/فالتر هنتس، المرجع السابق، ص10،18.

14- المقريزي، المصدر السابق، ص56/صالح يوسف بن قربة، المسكوكات المغربية على عهد الموحّدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة/12 و13 و14م، دراسة حضارية، دار الساحل، الجزائر، 1432هـ/2011م، ج1، ص39/علي معطي، تاريخ النقود العربية الإسلامية، ط1، دار المنهل، 1429هـ/2008م، ص41-42.---- 15- ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص324/صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ج1،ص326.---- 16- مريم محمّد عبد الله جبودة، التّجارة في بلاد

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555-980 هـ/1160-1572م)، رسالة دكتوراه في الآداب، إشراف سامية مصطفى مسعد، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 1429هـ/2008م،ص210-211/روبار برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حمّادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1409هـ/1988م، ج2،ص74/علي الهطاوي، النقود الحفصية من خلال نوازل البرزلي: محاولة توظيف كتب الفقه في التّاريخ، مجلّة الحوار المتوسّطي، العدد2، المجلّد9، 1439هـ/2018م،ص:159؛

Abdelhamid Fenina Et Tarek Kahlaoui, «La Monnaie Hafside Xiiie- Xvie»,Numismatique Et Histoire De La Monnaie En Tunisie, Monnaies Islamiques, La Banque Centrale De Tunisie, Tunis, Tome 2, 2007,P :124.

17- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص213-214؛

Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOUI,op.cit,p :130,133-134.

18- عاطف منصور محمد رمضان، النّقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التّاريخ والآثار والحضارة،ط.1،مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1429هـ/2008م، ص85.---- 19- محمّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6-9هـ/12-15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1420هـ/1999م، ص293.---- 20- المرجع نفسه، ص293.---- 21- الونشريسي أبو العبّاس أحمد بن يحي، المعيار المعرّب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمّد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرّباط، 1401هـ/1981م، ج6،ص42-43.

22 Henri Lavoix , Catalogue Des Monnaies Musulmanes De La Bibliothèque National, Publier Par Ordre Du Ministère De L'instruction Publique, Espagne Et Afrique,Imprimerie National, Paris,1891,Tome 03,P : 460-465. Ibid,P :459 -460,461-462.

23- العمري، شهاب الدّين إبن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق سلمان الجبوري ومهدي النجم،ط.1،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1431هـ/2010م،ج4،ص64/الونشريسي، المصدر السابق،ج3،ص281، 283 ،ج5،ص76-77، ج8، ص201/روبار برونشفيك، المرجع السابق،ج2،ص:74.

Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOUI,op.cit,p :125/علي الهطاوي، المرجع السابق،ص:162.

24- ابن مرزوق،أبو عبد الله التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م، ص454/الباديسي عبد الحق بن إسماعيل، المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق سعيد أعراب، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1414هـ/1993م،ص117.---- 25- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص82، 189.---- 26- العمري، المصدر السابق، ج4، ص98/صالح يوسف قربة، المرجع السابق، ج1،ص172.---- 27- العقباني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التلمساني، تحفة الناظر وغنيمة الذاكر في حفظ الشعائر وتغييرالمناكر، تحقيق علي الشنوفي، Extrait du Bullettin d'études orientales de L'institut Français de DAMAS,Tome xix, 1967, ص:183

28- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص356.---- 29- صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ج1،ص27.---- 30- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص240.---- 31- نفسه، نفس الصفحة/أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص149. 32- أبو يعلى الفراء محمّد بن الحسين الحنبلي، الأحكام السلطانية، صحّحه وعلّق عليه محمّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت،1421هـ/2000م، ص181.----- 33 - عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص356-357.---- 34- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص280-282.----35- صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق،ج1،ص27.-----36- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص352.----37- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،ص:240.-----38- ابن يوسف الحكيم أبو الحسن علي، الدّوحة المشتبكة في ضوابط دار السكّة، تحقيق حسين مؤنس، مجلّة المعهد المصري للدّراسات الإسلامية في مدريد، المجلّد السادس، العدد1-2، 1378هـ/1958م،ص64.----39- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ص249-250.---- 40- المازندراني،المرجع السابق،ص:34.33.---- 41-نفسه،ص09-10، 40، 44-45،47.----- 42- المقريزي، المصدر السابق، ص82/الماوردي، أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب، الأحكام السلطانية و الولايات الدّينية، تحقيق أحمد المبارك البغدادي، ط1،مكتبة دار إبن قتيبة، الكويت، 1409هـ/1989م، ص199.---- 43- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص322/ابن الأزرق أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق وتعليق علي السامي النجّار، ط1، دار السلام للطّباعة والنّشر و التّوزيع و التّرجمة، القاهرة، 1429هـ/2008م، ج1،ص231.---- 44- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص27. 45- ابن الأزرق، المصدر السابق،ج1،ص233-234.---- 46- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1،ص323.---- 47- نفسه، ج1، ص281-282/عبد الرحمان فهمي محمّد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، دار القلم، القاهرة، 1384هـ/1964م،ص7-8.---- 48- صالح أبو ديار، النّظام المالي في عهد الحفصيين، مجلّة دراسات تاريخية، العدد21-22، السنة السابعة، 1407هـ/1986م،ص89.---- 49- دومينيك فاليريان، بجاية ميناء مغربي، ترجمة عمارة علاوة، ط.1، المجلس الأعلى للغة العربية، 1435هـ/2014م،ج1،ص289/علي الهطاوي، المرجع السابق،ص:161---- 50- ابن يوسف الحكيم، ص88، 111.----- 51- 462-460,461 Henri Lavoix , op.cit,P:459 ---- 52- رفيق خليفي، حرفيو السك النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاّح أنوذجا (633-718هـ/1235-1318م)، مجلّة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، العدد الرابع، جوان 1434هـ/ 2013م، ص98.---- 53- البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1423هـ/2002م،ج3، ص155/الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص75/ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص76.---- 54- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية،ص28-29.----- 55 - عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص353-354/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية،ص28-29.---- 56- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص282/ابن يوسف الحكيم ،المصدر السابق، ص50.---- 57- ابن خلدون ، المصدر السابق،ج1،ص282.---- 58- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص50.---- 59- نفسه،ص50-51.---- 60- نفسه، ص75،73،71،56،54،52،50.----- 61- نفسه، ص62-63.---- 62- نفسه، ص51.---- 63- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،ص: 250.---- 64- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص113.---- 65- رفيق خليفي، المرجع السابق، ص101-102.----- 66- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص117-118.----- 67- نفسه،ص:119.-----68- نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدّراسات في المجتمع والتاريخ، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر، العدد 09، ديسمبر 1435هـ/2015م، ص: 322.

69- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص75/البرزلي، المصدر السابق،ج5، ص155/علي الهطاوي، المرجع السابق،ص:160/ Abdelhamid FENINA et Tarek KAHLAOUI,op.cit,pp.135-144

70- ابن يوسف الحكيم ،المصدر السابق،ص51.---- 71- نفسه،نفس الصفحة.----- 72- ابن بعرة،منصور الذّهبي الكاملي، كشف الأسرار العِلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمان فهمي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1385هـ/1966م،ص90.---- 73- ابن يوسف الحكيم،المصدر السابق،ص55.---- 74-نفسه، ص51-52، 63 . 75- نفسه، ص59-60.---- 76- المقري أحمد بن محمّد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق محمد السقا وإبراهيم الأبياري، مطبعة فضالة، المحمدية،1399هـ/1988م،ج1،ص292.

77- ابن بعرة، المصدر السابق، ص90.---- 78- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص248.---- 79- ابن بعرة،المصدر السابق، ص91-92/عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص356.---- 80- ج.ف.ب هو بكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس، 1401هـ/1980م، ص178-179.---- 81- ابن بعرة، المصدر السابق، ص93/سعد رمضان الجبوري،المرجع السابق،ص249.---- 82- ابن يوسف الحكيم، المصدر

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبرتاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

السابق، ص55.----- 83- نفسه، ص55-56.---- 84- نفسه،ص56،52-58/صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق،ج1،ص56. 85- ابن خلدون، المصدر السابق،ج1، ص322.---- 86-ابن بعرة،المصدر السابق،ص90-91.---- 87- ابن يوسف الحكيم،المصدر السابق،ص53.---- 88- ابن بعرة، المصدر السابق، ص90-91.---- 89- ابن يوسف الحكيم،المصدر السابق،ص53.---- 90-نفسه، ص54.---- 91- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص359.---- 92- صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ج1، ص48.---- 93- الهمذاني أبو محمّد الحسن بن أحمد، الجوهرتين العتيقتين المائعتين من الصفراء والبيضاء (الذّهب والفضّة)، تحقيق أحمد فؤاد باشا، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1430هـ/2009م، ص108/إبن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص33.---- 94- ابن يوسف الحكيم،المصدر السابق،ص:33،66.---- 95- ابن بعرة، المصدر السابق، ص54-55.---- 96- الهمذاني، المصدر السابق، ص108.----- 97- ابن بعرة، المصدر السابق، ص17 (هامش).---- 98- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص34-35.---- 99 - ابن بعرة، المصدر السابق، ص18(قسم الدراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،ص245.---- 100- ابن بعرة، المصدر السابق، ص70.---- 101- نفسه،ص20-21 (قسم الدراسة)/صالح بن قربة، المرجع السابق،ج1، ص50-51. 102- ابن بعرة، المصدر السابق،ص25/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص245-246.---- 103- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص70-71.---- 104- نفسه، ص71.---- 105- الهمذاني، المصدر السابق، ص150-151/ابن بعرة، المصدر السابق، ص73-74.---- 106- ابن بعرة، المصدر السابق، ص75.---- 107- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص71.---- 108- ابن بعرة، المصدر السابق، ص76،88.---- 109- ابن بعرة،المصدر السابق، ص22.---- 110- نفسه، نفس الصفحة/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية،ص52.---- 111- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص72-73.---- 112- صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص53-54،72-73.---- 113- ابن بعرة، المصدر السابق، ص23-24 (قسم الدراسة)/صالح يوصف بن قربة، المسكوكات المغربية، ص55.---- 114- ابن بعرة، المصدر السابق، ص23-24 (قسم الدراسة)/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص55-56. 115- ابن بعرة، المصدر السابق،ص24 (قسم الدّراسة)/صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص56.---- 116- ابن بعرة، المصدر السابق، ص12-13 (قسم الدّراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص244.---- 117- ابن بعرة،المصدر السابق، ص11-12(قسم الدّراسة).---- 118- ابن بعرة، المصدر السابق، ص13 (قسم الدّراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق،ص244. 119- ابن بعرة، المصدر السابق، ص14-15(قسم الدّراسة)/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص244.---- 120- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص244-245.---- 121- العزفي، المصدر السابق، ص122/نجلاء سويد إبراهيم صالح الشمري، المكاييل والأوزان الشرعية وما يعادلها بالأوزان المعاصرة، مجلة الأستاذ، العدد 203، جامعة بغداد، 1433هـ/2012م، ص1492-1493.---- 122- ابن الرفعة أبو العبّاس نجم الدّين الأنصاري، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تحقيق محمّد أحمد إسماعيل الخاروف، دار الفكر، دمشق، 1400هـ/1980م،ص48.---- 123- مسعود كربوع، نوازل النّقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي جمعًا ودراسةً وتحليلاً، رسالة ماجستير، كلّية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التّاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1435هـ/2013م، ص142.---- 124- نجلاء الشمري، المرجع السابق،ص1491.---- 125- عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزّيانية، دراسة أثرية، مؤسّسة الضحى للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص98.---- 126- موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، ط1، الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1391هـ/ 1971م، ص74.---- 127- فالترهنتس، المرجع السابق، ص9/سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص63.---- 128- العزفي، المصدر السابق، ص143/المقريزي، المصدر السابق، ص62/ابن رفعة، المصدر السابق، ص48-50 (الهامش).---- 129- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص64.---- 130- ابن الإخوة، المرجع السابق، ص141.---- 131- أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص404.---- 132- جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين(9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1413هـ/1992م، ص181.---- 133- لطيفة بشاري، العلاقات التّجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السّابع إلى القرن العاشر الهجريين (13-16م)، ط1،

مجلة عصور الجديدة- مجلة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد11- العدد3 (نوفمبر) 1442-1443هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-011-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

منشورات وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف، تلمسان، 1432هـ/2011م، ص191.---- 134- الونشريسي، المصدر السابق، ج1، ص389/ج5، ص38.---- 135- ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسمّى ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، 1421هـ/2000م، ج7، ص128/الوزّان الحسن بن محمّد (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمّد حجي ومحمّد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1404هـ/1983م، ج2،ص18.---- 136- ابن خلدون، المقدمة، ج1،ص326/المازاندراني، المرجع السابق، ص81. 137- فالترهنتس، المرجع السابق، ص29.---- 138- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزّياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التّاريخ، إشراف هشام أبو رميلة، كلّية الدّراسات العليا، قسم التّاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/2002م، ص287/ .Henri Lavoix, op.cit, P : 459-465

139- علي جمعة محمّد، المكاييل والموازين الشرعية، ط.2، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، مصر، 1421هـ/2001م، ص19/صالح بن قربة، المرجع السابق، ج1،ص39/علي معطي، المرجع السابق، ص41-42.

140- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص191-192.---- 141- **الصقلبة**: هي أحد أجزاء الدّرهم، والتي تقدّر بربع الدرهم بمقدار 0,157 غرام. ينظر جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص181.---- 142- البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، ص62.---- 143- أرشكول: مدينة عامرة قديمة، تقع على بعد 15 ميل من تلمسان، تقع في أحد منعرجات واد تافنة ما بين تنس ونكور. ينظر الوزّان، المصدر السابق، ج2، ص16.---- 144-البكري، المصدر السابق، ص77.

145- جودت عبد الكريم يوسف، المرجع السابق، ص181.---- 146- ابن خلدون، العبر، ج7، ص128.---- 147- ابن الرفعة، المصدر السابق، ص52/لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص192.---- 148- ابن الرفعة، المصدر السابق، ص58/أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص256.---- 149- سعد رمضان الجبوري، المرجع السابق، ص58-59.---- 150- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص62.---- 151- صالح بن قربة، المرجع السابق، ج1، ص33.---- 152- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص52، 62-63.---- 153- نفسه، ص59.---- 154- الماوردي، علي بن محمّد بن جبيب، الرتبة في طلب الحسبة، دراسة وتحقيق أحمد جابر بدران، إشراف علي جمعة، دار الرسالة، القاهرة، 1422هـ/2002م،ج1،ص178.---- 155- الشيزري عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق محمّد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص221.----- 156- موسى لقبال، المرجع السابق، ص74.---- 157- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدّينية والعلمية في غرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرّب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1417هـ/1996م، ص82.---- 158- الونشريسي، المصدر السابق، ج1، ص397،398.---- 159- نفسه، ج3، ص276. 160- كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص82.---- 161- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص54.---- 162- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص648.---- 163- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص53.---- 164- نفسه، ص58. 165- نفسه، ص58.---- 166 - عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص650.---- 167- علي الهطاوي، المرجع السابق، ص 161. ----168- للمزيد عن هذه الإختلافات ينظر Henri Lavoix , op.cit,P:459 -460,461-462

169- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص75.---- 170- نفسه، ص73.---- 171- نفسه، ص52.---- 172- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص650.---- 173- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص55.---- 174-نفسه، ص73.---- 175- نفسه، ص52.